Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
1, rue Miollis
75732 Paris Cedex 15
France

Tél. : +33 (0)1 45 68 44 04
Télécopie : +33 (0)1 45 68 55 96
Courriel : e.planche@unesco.org

ICPO-INTERPOL
200, Quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France

Tél. : +33 (0)4 72 44 7000
Télécopie : +33 (0)4 72 44 7632
Courriel : woa@interpol.int

Conseil international des musées
Maison de l'UNESCO
1, rue Miollis
75732 Paris Cedex 15
France

Tél. : +33 (0)1 47 34 05 00
Télécopie : +33 (0)4 43 06 78 62
Courriel : secretariat@icom.museum

التدابير الأساسية بشأن القطع الثقافية التي تعرض للبيع على الانترنيت

بالنظر إلى أن الممتلكات الثقافية تمثل شاهداً فريداً على ثقافة أي شعب وعلى هويته ورصيداً لا يعوض لمستقبله، فإن القلق يساور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول - INTERPOL) واليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف (إيكوم - ICOM) بشأن التزايد الحالي في الاتجار غير المشروع بهذه الممتلكات. وعلى وجه الخصوص، وكما تأكد مؤخراً من خلال استقصاء أجرته الانتربول في 56 دولة عضواً، أصبح من المسلم به دولياً أن الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية عن طريق الانترنيت بات يمثل مشكلة بالغة الخطورة ومتفاقمة، بالنسبة للبلدان "الأصلية" (التي حدثت فيها السرقة) وللبلدان المقصودة في آن معاً.

ومن المعروف تماماً أن قيمة القطع الثقافية المعروضة للبيع على الانترنيت، وكذلك منشأها وأصالتها، تختلف إلى حد كبير. فبعض هذه القطع ينطوي على قيمة تاريخية وفنية وثقافية، في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لقطع أخرى؛ ويمكن أن يكون منشأ هذه القطع مشروعاً أو غير مشروع، وبعضها يكون أصلياً، في حين أن قطعاً أخرى تكون مجرد نسخ مزيفة. إن أغلبية البلدان لا تملك الوسائل اللازمة لاستعراض جميع عمليات البيع على الأنترنيت للتحقق من كافة العروض ذات الطابع المريب. بيد أن جميع البلدان ينبغي لها أن تحاول الاستجابة للاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية عن طريق الانترنيت، باتخاذ التدابير الملائمة لهذا الغرض.

وقد نوقشت هذه القضايا في الاجتماع السنوي الثالث **لفريق الخبراء المعني بالممتلكات الثقافية المسروقة** والتابع للانتربول، الذي عُقد في الأمانة العامة للانتربول في يومي 7 و 8 آذار/مارس 2006. وكان هناك اتفاق في الرأي لدى المشاركين بأن مراقبة الانترنيت تطرح عدداً من التحديات بسبب ما يلي:

(أ) ضخامة عدد القطع المعروضة للبيع وتنوعها؛

(ب) تنوع أماكن وهيئات البيع للقطع الثقافية على الانترنيت؛

(جـ) نقص المعلومات الذي يعوق تحديد القطع بصورة صحيحة؛

(د) محدودية الوقت المتاح للتفاعل بالنظر إلى قصر الفترات الزمنية التي تستغرقها المزايدة خلال عملية البيع؛

(هـ) الوضع القانوني للشركات والهيئات والأفراد الذين يعملون كهيئات للاتجار بالقطع الثقافية على الانترنيت؛

(و) المشكلات المعقدة المتعلقة بالوضع القانوني لعمليات البيع هذه؛

(ز) حقيقة أن القطع المبيعة توجد في كثير من الأحيان في بلد غير البلد الذي يوجد فيه مركز البيع على الانترنيت.

وبناء على التوصية التي تم اعتمادها خلال هذا الاجتماع، قامت الانتربول واليونسكو وإيكوم بوضع القائمة التالية التي تشم **التدابير الأساسية لمكافحة تزايد الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية عن طريق الانترنيت**[1].

الدول الأعضاء في الانتربول وفي اليونسكو والدول التي توجد فيها لجان وطنية لإيكوم مدعوة إلى ما يلي:

1 - تشجيع هيئات البيع على الانترنيت بكل قوة على وضع نص التنصّل التالي على جميع صفحاتها الخاصة ببيع القطع الثقافية:

"فيما يخص القطع الثقافية المعروضة للبيع، ينصح مشترو هذه القطع بالقيام بما يلي، قبل الإقدام على عملية الشراء: (1) المراجعة وطلب التحقق من مشروعية مصدر القطعة المعنية، بما في ذلك الوثائق التي تقدم الأدلة على قانونية التصدير (وربما الاستيراد) للقطعة التي يمكن أن يكون قد جرى استيرادها؛ (2) المطالبة بتقديم دليل على الصفة القانونية للبائع. وفي حالة وجود شك بهذا الشأن، ينبغي القيام أولاً بمراجعة السلطات الوطنية للبلد الأصلي وكذلك الانتربول، وربما اليونسكو أو المجلس الدولي للمتاحف (إيكوم - ICOM)."

2 - مطالبة هيئات البيع على الانترنيت بتقديم المعلومات المناسبة لأجهزة إنفاذ القانون والتعاون معها في إجراء التحقيقات بشأن العروض المريبة لبيع القطع الثقافية؛

3 - إنشاء هيئة مركزية (في إطار الشرطة الوطنية أو غيرها) يعهد إليها بالقيام على نحو دائم بمراجعة ومراقبة عمليات بيع القطع الثقافية عن طريق الانترنيت، بالإضافة إلى الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية الممتلكات الثقافية؛

4 - التعاون مع قوات الشرطة الوطنية والأجنبية والانتربول، وكذلك مع السلطات المسؤولة في الدول الأخرى المعنية، من أجل ما يلي:

(1) فيما يخص اليونسكو، يرجى أن يكون معلوماً أن التدابير الأساسية المذكورة أعلاه لا تمثل "توصيات" ولا "إعلانات أو مواثيق أو وثائق تقنينية مشابهة" اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو، ولا قرارات اعتمدتها الجمعية العامة للانتربول.

(أ) السهر على إبلاغ المكتب المركزي الوطني للانتربول عن أي سرقة و/أو أي تملك غير مشروع لقطع ثقافية، بغية إتاحة إدراج المعلومات ذات الصلة في قاعدة بيانات الانتربول الخاصة بالأعمال الفنية المسروقة؛

(ب) تقديم المعلومات عن أي سرقة و/أو تملك غير مشروع لقطع ثقافية، وكذلك عن أي عملية بيع لاحقة لهذه القطع الثقافية، انطلاقاً من الأراضي الوطنية أو نحوها، باستخدام الانترنيت؛

(جـ) تيسير التعرّف السريع على القطع الثقافية من خلال ما يلي: (1) وضع قوائم حصر مستوفاة مع صور فوتوغرافية للقطع الثقافية، أو على الأقل تحديد هذه القطع باستخدام "نموذج تحديد هوية القطع"[2]؛ (2) الاحتفاظ بقائمة بالخبراء الذين يوصى بالاستعانة بخدماتهم؛

(د) استخدام كافة الأدوات المتاحة لها لفحص الممتلكات الثقافية المشكوك في هويتها، ولا سيما قاعدة بيانات الانتربول الخاصة بالأعمال الفنية المسروقة وقرص الفيديو DVD الذي أعدته الانتربول بهذا الشأن؛

(هـ) ملاحقة ومقاضاة مرتكبي الأعمال الإجرامية المتصلة ببيع القطع الثقافية على الانترنيت وإبلاغ الأمانة العامة للانتربول عن التحقيقات الكبرى التي تشمل عدة بلدان.

5 - الاحتفاظ ببيانات إحصائية ومعلومات مسجلة عن عمليات الفحص التي أجريت بشأن عمليات بيع القطع الثقافية عن طريق الانترنيت، وعن البائعين المعنيين، وعن النتائج التي تم الحصول عليها؛

6 - وضع إجراءات قانونية للقيام على الفور بحجز القطع الثقافية في حالة وجود شكوك معقولة فيما يخص مشروعية مصدرها؛

7 - تأمين إعادة القطع المحجوزة ذات المصدر غير المشروع إلى مالكيها الشرعيين.

(2) نموذج تحديد هوية القطع هو عبارة عن نموذج دولي يتضمن وصفاً للفن والطراز القديم والعاديات، مع نسخة تتضمن معلومات إضافية (وهو نموذج معتمد من إيكوم وغيتي واليونسكو)، ويمكن الحصول عليهما من موقع إيكوم على شبكة الويب (http://icom.museum/object-id).